

Republic of Iraq

The federal Supreme Court

١٧ اتحادية/تميز/٢٠٠٥

أعلام / ٨

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٤/رجب/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة أحمد الجنيلي وفاروق محمد السامي وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى عليه - وزير الداخلية - إضافة لوظيفته

المميز عليه - سلام سامي شواي

ادعى المدعى - المميز عليه - لدى محكمة القضاء الإداري بالدعوى المرقمة ٢٠٠٤/٧٤ إن المدعى عليه - المميز - قد أصدر أمرا إداريا يقضي بحجزه وذلك بإيداعه في مديرية شرطة التسفيرات مطلقا أمر رفع الحجز عنه على تنازله عن حقوقه الثابتة بالاضطراب التنفيذية المرقمة ٢٠٠٢/٣٠٤٦ (مديرية تنفيذ الكرامة) البالغة أربعة وخمسون مليون دينار بناء على طلب شقيقته (سناء) المدينة في الاضطراب المذكورة وكوسيلة ضغط عليه، دون مسوغ قانوني مستغلا سلطته وإن حجزه تم في ٢٠٠٢/٦/٢٠ وأطلق سراحه في ٢٠٠٢/٩/١ وقد الحق به المدعى عليه أضرارا مادية ومعنوية يقدرها بـ (خمسة وعشرين مليون دينار) ويقدم دعواه لغرض الرسم بماله ألف دينار محتفظا بحق المطالبة بالزيادة التي يقدرها الخبراء عليه يطلب دعوته للمرافعة وإلزامه بالتعويض المطالب به وتحمله المصاريف والرسوم وأتعاب المحاماة مشيرا إلى دعواه المرقمة ٨٢/قضاء إداري/٢٠٠٢ (المبطل) ويطلب السير بدعوى من النقطة التي وصلت إليها لدعوى المشار إليها وذلك بانتخاب سبعة خبراء لتقدير التعويض الذي يستحقه قانونا. فأصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١ بالدعوى المرقمة ٢٠٠٤/٧٤ قرارها بالغاء الحجز الصادر من المدعى عليه أضافه لوظيفته بحق المدعى - المميز عليه - حيث وجدت المحكمة إن القرار الذي استند إليه المدعى عليه لا ينطبق والواقعة التي تم الحجز فيها وعليه فإن القرار لاسند له من القانون وإن المدعى قد تظلم من قرار

الحجز بعريضة التظلم أموره في ١٦/٧/٢٠٠٢ ولم يرد على التظلم خلال المدة القانونية رغم تبليغه وذلك بإقرار وكيل المدعى عليه وحيث إن المدعى عليه (المميز) قد طلب بعريضته أموره في ٢٣/٣/٢٠٠٥ الحكم بما قدره الخبراء بدعوى حادثة منظمة ودفعه الرسم القانوني عنها في ١٣/٤/٢٠٠٥ قررت المحكمة إزام المدعى عليه أضافه لوظيفته بتأديته للمدعى مبلغاً قدره (خمسة ملايين وثلاثمائة وخمسون) ألف دينار عن الضرر المادي والأبسي وأتعاب محاماة لوكيل المدعى قدرها خمسون ألف ديناراً ورد الدعوى بالزيادة. ولعدم قناعة المدعى عليه إضافة لوظيفته بالحكم المذكور طلب نقضه للأسباب التي أوردها وكيله بالاحتة التمييزيه أموره في ٧/٦/٢٠٠٥ .

القرار

—// لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد إن المحكمة قد أصدرت الحكم المميز وقبيل أكمال تحقيقاتها في الدعوى إذ إن وكيل المميز (المدعى عليه إضافة لوظيفته) أشار دفوعاً بالاحتة أموره ٢/٣/٢٠٠٥ وإن ما ورد فيها إذا ما تحقق يكون مؤثراً في صحة الحكم إذ دفع إن هناك لجنة مختصة بالنظر في طلبات الأضرار التي أحدثها موظف ومسؤول الحكم السابق فكان المتعين على المحكمة التحقق من هذا الدفع هذا من جهة ومن جهة أخرى وجد إن الحكم المميز قضى بإلغاء قرار الحجز الصادر بحق المدعى عليه قبل إن تتطلع على القرار الذي قضت بإلغائه ولم يبرز إلى المحكمة نسخة أو صورة منه ولم تتطلع على مضمونه وأسبابه ورقمه وتاريخه . وإن كل ذلك عند أخل بصحة الحكم المميز لذا قرر نقضه وإعادة الدعوى إلى محكمتها لإكمال تحقيقاتها وفق ما تقدم ومن ثم تصدر حكمها وفق

